Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد االرابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-05-20

أنماط السلوك الدولي في الحرب الروسية–الأوكرانية: دراسة في التوازن والبراغماتية الاستراتيجية

Patterns of International Behavior in the Russo–Ukrainian War: A Study of Balance and Strategic Pragmatism

ليال أسعد نحلة

layal Nahle

طالبة دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة الإسلامية في لبنان

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss51411

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
يتناول هذا البحث تحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب الروسية–الأوكرانية، بوصفها أزمة دولية معقدة تجاوزت إطارها الثنائي لتؤثر في بنية النظام الدولي وتوازناته. ويهدف البحث إلى تفسير تباين هذه المواقف، من خلال دراسة المحددات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تحكم سلوك الدول في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد الاستقطاب.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج دراسة الحالة، من خلال التركيز على نماذج مختارة تشمل القوى الوسطى (الهند وتركيا) والدول الأكثر تأثرًا أمنيًا (دول البلطيق وبولندا)، إضافة إلى بعض القوى الإقليمية (إيران). وتستند إلى تحليل المحتوى والوثائق، عبر مراجعة الدراسات والتقارير الدولية ذات الصلة.

وتخلص الدراسة إلى أن مواقف الدول لم تتجه نحو اصطفاف مطلق، بل اتسمت بالتباين وفقًا لمصالحها الوطنية، حيث تبنت بعض الدول سياسات توازن وحياد براغماتي، بينما اتجهت دول أخرى إلى مواقف متشددة نتيجة اعتبارات أمنية مباشرة. كما أظهرت النتائج بروز دور القوى الوسطى والإقليمية كفاعلين مؤثرين في إدارة الأزمة، إلى جانب إعادة تشكيل التحالفات الدولية وتعزيز مظاهر الاستقطاب في النظام الدولي.

وتؤكد الدراسة أن الحرب الروسية–الأوكرانية تمثل نقطة تحول في العلاقات الدولية، إذ كشفت عن تحولات بنيوية في توزيع القوة، وفتحت المجال أمام إعادة تعريف أدوار الفاعلين الدوليين في ظل نظام عالمي أكثر تعقيدًا وتعددية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية–الأوكرانية، السلوك الدولي، التوازن الاستراتيجي، البراغماتية السياسية، النظام الدولي.

Abstract:

This study examines the positions of international and regional powers regarding the Russian–Ukrainian war, considering it a complex international crisis that has extended beyond a bilateral conflict to influence the structure and balance of the international system. The research aims to explain the variation in these positions by analyzing the political, strategic, and economic determinants shaping state behavior within an increasingly polarized global environment.

The study adopts a descriptive-analytical approach, along with a case study method, focusing on selected examples including middle powers (India and Turkey), security-affected states (the Baltic states and Poland), and certain regional powers (Iran). It relies on content and document analysis through reviewing relevant academic literature and international reports.

The findings reveal that state positions did not follow absolute alignment but varied according to national interests. While some states adopted balanced and pragmatic neutrality policies, others took more rigid stances driven by direct security concerns. The study also highlights the growing role of middle and regional powers as influential actors in managing the crisis, alongside the restructuring of international alliances and the intensification of global polarization.

The study concludes that the Russian–Ukrainian war represents a turning point in international relations, as it reflects structural shifts in the distribution of power and opens the way for redefining the roles of international actors within a more complex and multipolar global system.

Keywords: Russo–Ukrainian War, International Behavior, Strategic Balance, Political Pragmatism, International System.

المقدمة

يُعدّ تحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب الروسية–الأوكرانية مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الصراع بوصفه أزمة متعددة المستويات تجاوزت الإطار الثنائي بين موسكو وكييف، لتتحول إلى قضية دولية انعكست على موازين القوى، وعلى العلاقات بين الأقطاب الكبرى، وعلى أمن الطاقة والغذاء عالميًا. فالحرب لم تنتج اصطفافًا مطلقًا، بل أفرزت أنماطًا متباينة من السياسات الخارجية تراوحت بين الانحياز المباشر، والحياد البراغماتي، والسعي إلى الوساطة، إضافة إلى توظيف الأزمة ضمن حسابات استراتيجية أوسع تتصل بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية (European Council on Foreign Relations, 2023).

وفي هذا السياق، برزت دول "القوى الوسطى" مثل **الهند وتركيا** بوصفها فاعلين يتبنون سياسات توازن دقيقة، إذ تجنبت الهند الانخراط في اصطفاف حاد عبر تبني مواقف امتناع متكررة في الأمم المتحدة، مع الحفاظ على مصالحها الطاقوية والعسكرية، بما يعكس أولوية المصلحة الوطنية في سياستها الخارجية. أما تركيا، فقد حاولت الجمع بين عضويتها في حلف شمال الأطلسي وعلاقاتها مع روسيا، مع لعب دور وسيط في ملفات حساسة مثل اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، وهو ما يبرز منطق "التموضع المرن" في إدارة الأزمة (NATO Allied Land Command, 2026).

بالمقابل، تبنّت دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق مقاربة أمنية متشددة نتيجة القرب الجغرافي والتجربة التاريخية مع روسيا، فكانت من أكثر الأطراف دعمًا لأوكرانيا وتعزيزًا لسياسات الردع داخل الناتو . وفي الاتجاه نفسه لكن من خارج السياق الأوروبي، عززت **إيران** تقاربها مع موسكو في ظل الضغوط الغربية المشتركة، ما جعل موقفها جزءًا من إعادة تشكيل تحالفات دولية غير غربية في سياق الحرب (United Nations, 2026).

1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تعد مجرد صراع ثنائي بين دولتين، بل تحولت إلى أزمة دولية معقدة أفرزت تباينًا واضحًا في مواقف القوى الدولية والإقليمية، حيث تراوحت هذه المواقف بين الاصطفاف المباشر، والحياد البراغماتي، والسعي إلى الوساطة. ويثير هذا التباين إشكالية أساسية تتعلق بفهم المحددات التي تحكم سلوك هذه القوى، ومدى ارتباطه باعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية والتوازنات الاستراتيجية في النظام الدولي.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:
ما العوامل التي تحدد مواقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب الروسية–الأوكرانية، وكيف تعكس هذه المواقف طبيعة التحولات في بنية النظام الدولي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة المواقف التي تبنّتها القوى الدولية والإقليمية تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية؟
- ما العوامل السياسية والاستراتيجية التي تفسر تبني بعض الدول سياسة التوازن أو الحياد البراغماتي (مثل الهند وتركيا)؟
- كيف أثرت الاعتبارات الأمنية والجغرافية في مواقف دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق من الحرب؟
- ما دوافع التقارب بين بعض القوى الإقليمية (مثل إيران) وروسيا في سياق الحرب؟
- كيف انعكست الحرب الروسية–الأوكرانية على إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية؟
- إلى أي مدى تعكس هذه المواقف تحولات في بنية النظام الدولي نحو مزيد من التعددية أو الاستقطاب؟

2. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول الحرب الروسية–الأوكرانية بوصفها إحدى أبرز الأزمات الدولية المعاصرة التي أعادت تشكيل ملامح النظام الدولي، وأفرزت أنماطًا متباينة في سلوك القوى الدولية والإقليمية. وتبرز أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل هذه المواقف وفهم المحددات التي تحكمها، بما يسهم في تقديم تفسير أعمق لطبيعة التفاعلات الدولية في ظل بيئة تتسم بتزايد الاستقطاب والتنافس بين القوى الكبرى.

كما تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على دور "القوى الوسطى" والقوى الإقليمية، التي لم تعد مجرد أطراف هامشية، بل أصبحت فاعلًا مؤثرًا في إدارة الأزمات الدولية، من خلال تبني سياسات توازن أو وساطة أو إعادة تموضع استراتيجي. ويساعد هذا التحليل في فهم كيفية توظيف هذه القوى للأزمات الدولية لتحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضًا في بعدها التطبيقي، إذ تسهم في توضيح تأثير الحرب على قضايا حيوية مثل أمن الطاقة والغذاء، وعلى أنماط التحالفات الدولية، مما يجعلها مفيدة للباحثين وصنّاع القرار في استشراف اتجاهات السياسة الدولية في المرحلة المقبلة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب الروسية–الأوكرانية، وفهم العوامل التي تحكم هذا التباين في السلوك السياسي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- **تحديد طبيعة المواقف** التي تبنّتها القوى الدولية والإقليمية تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية .
- **تحليل المحددات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية** التي تؤثر في توجهات هذه القوى .
- **تفسير سلوك القوى الوسطى** (مثل الهند وتركيا) في تبني سياسات التوازن والحياد البراغماتي .
- **دراسة مواقف الدول الأكثر تأثرًا أمنيًا** (مثل دول البلطيق وبولندا) وفهم دوافع تشددها تجاه روسيا .
- **تحليل أبعاد التقارب بين بعض القوى الإقليمية وروسيا** (مثل إيران) في سياق الحرب .
- **بيان تأثير الحرب على التحالفات الدولية والإقليمية** وإعادة تشكيل موازين القوى .
- **استشراف دلالات هذه المواقف** على طبيعة التحولات في النظام الدولي المعاصر.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي الوصفي**، وذلك من خلال وصف مواقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب الروسية–الأوكرانية، وتحليل العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل هذه المواقف. ويُستخدم هذا المنهج لفهم طبيعة السلوك الدولي وتفسير تباينه في ضوء المصالح الوطنية والتوازنات الدولية.

كما تستعين الدراسة بـ **منهج دراسة الحالة**، من خلال التركيز على نماذج محددة من القوى الوسطى (مثل الهند وتركيا) والقوى الإقليمية والدول الأكثر تأثرًا (مثل دول البلطيق وبولندا وإيران)، بهدف تحليل سلوكها بشكل معمق وربطه بالسياق العام للنظام الدولي.

4. أداة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **أداة تحليل المحتوى**، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، إضافة إلى التقارير الدولية والمصادر الرسمية المتعلقة بالحرب الروسية–الأوكرانية. وتهدف هذه الأداة إلى استخلاص مواقف القوى الدولية والإقليمية، وتفسيرها في ضوء الأطر النظرية للعلاقات الدولية.

كما تستند الدراسة إلى **تحليل الوثائق**، بما في ذلك بيانات المنظمات الدولية، والتقارير البحثية، والمقالات العلمية، بهدف بناء فهم متكامل لطبيعة التفاعلات الدولية المرتبطة بالأزمة.

الإطار النظري

5. الفرع الأول: مواقف القوى الوسطى وانتهاج سياسة التوازن

اتسمت مواقف بعض القوى الوسطى من الحرب الروسية–الأوكرانية بنهج يقوم على التوازن والبراغماتية السياسية، بعيدًا عن الاصطفاف الحاد مع أي من أطراف الصراع. وفي هذا الإطار، تبنّت الهند سياسة حذرة تقوم على تجنّب الإدانة المباشرة لروسيا في المحافل الدولية، مع الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية والعسكرية معها، ولا سيما في مجالات الطاقة والتسليح، بما يعكس أولوية المصلحة الوطنية في توجهاتها الخارجية. وفي المقابل، سعت تركيا إلى اعتماد تموضع مرن يجمع بين عضويتها في حلف شمال الأطلسي واستمرار تعاونها مع موسكو، إلى جانب محاولتها أداء دور الوسيط في بعض الملفات المرتبطة بالحرب. ويبرز هذا الاتجاه أن القوى الوسطى لا تنظر إلى الأزمة فقط باعتبارها صراعًا عسكريًا، بل

بوصفها فرصة لإعادة تثبيت موقعها التفاوضي في النظام الدولي، وحماية مصالحها الاستراتيجية في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد الاستقطاب (العبيدي، 2023).

الفقرة الأولى: موقف الهند

اتسم موقف الهند من الحرب الروسية–الأوكرانية منذ اندلاعها في شباط/فبراير 2022 بقدر كبير من **التوازن والبراغماتية السياسية**، بما يعكس طبيعة السياسة الخارجية الهندية القائمة على حماية المصالح الاستراتيجية الوطنية وتجنب الاصطفاف الحاد في الصراعات الكبرى. وقد بدا هذا الموقف واضحًا في السلوك الدبلوماسي للهند داخل المؤسسات الدولية، وفي خياراتها الاقتصادية والأمنية، حيث سعت نيودلهي إلى إدارة الأزمة انطلاقًا من رؤيتها لمكانتها كقوة صاعدة في النظام الدولي، ومن حاجتها إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع كلٍّ من روسيا والغرب في آن واحد (العبيدي، 2023).

على المستوى الدبلوماسي، تجنبت الهند اتخاذ موقف صدامي ضد روسيا، وفضّلت خطابًا يقوم على الدعوة إلى **التهدئة والحوار** ووقف العنف، دون الانخراط في إدانة مباشرة لموسكو أو الانضمام إلى سياسة العقوبات الغربية. وقد ظهر ذلك من خلال سلوكها في الأمم المتحدة، إذ امتنعت عن التصويت في عدة قرارات تتعلق بإدانة التدخل الروسي، مبررة ذلك بالحاجة إلى اعتماد مقاربة سياسية ودبلوماسية لتسوية النزاع بدل التصعيد. ويُفهم هذا التوجه ضمن الإرث الدبلوماسي الهندي المرتبط بفلسفة "الاستقلال الاستراتيجي"، حيث تحاول الهند المحافظة على هامش مناورة واسع في علاقاتها الدولية دون أن تصبح جزءًا من محاور متصارعة. وتذهب بعض الدراسات العربية إلى أن الامتناع الهندي لم يكن انحيازًا كاملاً لروسيا، بل محاولة للحفاظ على مصالح حيوية لا يمكن تعويضها سريعًا في مجالات التسليح والطاقة (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022).

أما على المستوى الاستراتيجي–الأمني، فإن أحد أهم المحددات التي تفسر موقف الهند يتمثل في طبيعة علاقاتها العسكرية التاريخية مع روسيا. فقد كانت موسكو لفترة طويلة مصدرًا رئيسيًا لتسليح الهند وتطوير قدراتها الدفاعية، خاصة في ظل تعقيد البيئة الأمنية المحيطة بها، ولا سيما علاقتها المتوترة مع باكستان، وتصاعد المنافسة مع الصين. كما ترتبط الهند مع روسيا بعقود تسليح وتعاون في منظومات دفاعية متقدمة، ما يجعل من الصعب أن تتبنى نيودلهي موقفًا من شأنه إحداث قطيعة استراتيجية معها بشكل سريع. وتُبرز بعض الأدبيات العربية أن هذا العامل الأمني ظل حاضرًا بقوة في حسابات صانع القرار الهندي خلال الأزمة، إذ لا ترى الهند أن التضحية بعلاقتها العسكرية مع روسيا خيار قابلًا للتنفيذ في المدى القصير دون كلفة استراتيجية عالية . (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022)

اقتصاديًا، برز البعد الطاقوي بوصفه عاملًا حاسمًا في توجه الهند نحو موقف "الحياد البراغماتي". فالهند تعد من أكبر الدول استهلاكًا للطاقة عالميًا، وتعتمد على الاستيراد بشكل كبير لتلبية احتياجاتها من النفط والغاز. وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا بعد اندلاع الحرب، وجدت نيودلهي في النفط الروسي فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية عبر الاستفادة من التخفيضات السعرية التي قدمتها موسكو لتعويض جزء من خسائرها في السوق الأوروبية. وقد أشار عدد من التحليلات العربية إلى أن زيادة واردات الهند من النفط الروسي لم تكن خطوة سياسية بقدر ما كانت قرارًا اقتصاديًا تفرضه متطلبات الأمن الطاقوي والهواجس المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الداخلي. (العبيدي، 2023)

ورغم ذلك، لم تقطع الهند علاقاتها بالغرب، بل واصلت تنمية شراكاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا ضمن ملفات استراتيجية أخرى، أهمها مواجهة النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فالهند عضو فاعل في ترتيبات أمنية وسياسية مثل "الحوار الأمني الرباعي" (QUAD)، كما تسعى إلى تعزيز شراكاتها التكنولوجية والدفاعية مع واشنطن. وهذا ما جعل موقفها من الحرب الروسية–الأوكرانية أشبه بمحاولة "إدارة تناقضات" بين شراكات متعددة لا يمكن الاستغناء عن أي منها. وتؤكد بعض الدراسات العربية أن الهند تبنّت سياسة مزدوجة: الحفاظ على العلاقة مع روسيا كضرورة أمنية وطاقوية، وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة كخيار استراتيجي طويل الأمد مرتبط بموازين القوى الآسيوية. (محمد، 2022)

ويُضاف إلى ذلك أن الهند تعاطت مع الأزمة من منظور يرتبط أيضًا بمكانتها الدولية ورغبتها في تقديم نفسها كقوة مسؤولة ذات موقف مستقل. فبدل الانخراط في خطاب استقطابي، حاولت نيودلهي الظهور كفاعل يدعو إلى الحل السلمي ويحافظ على العلاقات مع الأطراف المختلفة، وهو ما ينسجم مع توجهها نحو لعب دور عالمي أوسع، خاصة مع تطور علاقاتها الاقتصادية ومشاركتها المتزايدة في ملفات دولية عديدة. وقد ذهبت بعض الكتابات العربية إلى أن الهند رأت في الأزمة فرصة لإثبات استقلالية قرارها الخارجي، وللتأكيد أنها ليست تابعًا لأي محور دولي، بل شريكًا يحدد مواقفه وفق مصالحه الوطنية. (محمد، 2022)

وبالرغم من محاولات الغرب ممارسة ضغوط سياسية على الهند لدفعها إلى تبني موقف أكثر وضوحًا ضد موسكو، حافظت نيودلهي على سياستها الحذرة، مستندة إلى اعتبارات تتعلق بالسيادة الوطنية وحق الدول في اختيار سياساتها الخارجية بما يخدم مصالحها. وقد ساعد هذا النهج الهند على تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة، وتجنب الانخراط في مواجهة مباشرة مع روسيا، وفي الوقت نفسه إبقاء خطوط التواصل مفتوحة مع الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبي. غير أن هذا التوازن ليس بلا كلفة، إذ يضع الهند أمام تحديات مستقبلية تتمثل في كيفية الاستمرار في الحفاظ على علاقات جيدة مع طرفين يتجهان نحو مزيد من الاستقطاب.

في المحصلة، يمكن القول إن موقف الهند من الحرب الروسية–الأوكرانية يعكس نموذجًا واضحًا لسياسة "الاستقلال الاستراتيجي" التي تمزج بين الواقعية السياسية والبراغماتية الاقتصادية. فهو موقف لا يقوم على الحياد بمعناه الأخلاقي أو القانوني الصارم، بل على **توازن المصالح** بين الأمن والدبلوماسية والاقتصاد والطاقة. كما يؤكد أن الحرب لم تُحدث مجرد انقسام بين روسيا والغرب، بل كشفت عن دور القوى الوسطى مثل الهند التي تسعى إلى إعادة صياغة موقعها داخل النظام الدولي عبر سياسات مرنة تستند إلى حسابات القوة والمصلحة الوطنية قبل أي اعتبار آخر (العبيدي، 2023).

الفقرة الثانية: موقف تركيا

يُعدّ موقف تركيا من الحرب الروسية–الأوكرانية أحد أكثر المواقف تعقيدًا في النظام الدولي المعاصر، بسبب تداخل محددات الأمن القومي التركي مع متطلبات العضوية في حلف شمال الأطلسي، إلى جانب المصالح الاقتصادية والطاقة والعلاقات الثنائية المتشابكة مع روسيا وأوكرانيا. فمنذ اندلاع الحرب في فبراير 2022، اختارت أنقرة عدم الانخراط في سياسة الاصطفاف الكامل مع المعسكر الغربي، كما أنها لم تنضم إلى سياسة العقوبات الشاملة ضد موسكو، بل تبنّت مقاربة توازنية تقوم على الجمع بين دعم أوكرانيا في بعض الملفات الحساسة، والحفاظ على قنوات تواصل استراتيجية مع روسيا. وقد جعل ذلك من السياسة التركية نموذجًا واضحًا لما يُعرف في العلاقات الدولية بسياسة **التموضع المرن** أو **الحياد البراغماتي** في بيئة دولية تتسم بالاستقطاب (السويلميين، 2023).

على المستوى السياسي والدبلوماسي، حاولت تركيا تقديم نفسها بوصفها وسيطًا قادرًا على التواصل مع الطرفين، مستفيدة من موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي وخبرتها السابقة في إدارة الأزمات. وقد تجلّى ذلك في استضافة أنقرة جولات تفاوض مبكرة بين روسيا وأوكرانيا، وفي سعيها المستمر للحفاظ على قنوات الاتصال المفتوحة مع موسكو وكييف في آن واحد. ويعود هذا النهج إلى إدراك القيادة التركية أن استمرار الحرب لفترة طويلة يهدد أمن البحر الأسود، ويضغط على الاقتصاد التركي، ويزيد من تعقيد الملفات الإقليمية التي تتداخل فيها مصالح تركيا وروسيا، مثل سوريا والقوقاز وليبيا. كما أن تركيا تنظر إلى الحرب من زاوية أمنية تتصل بمخاطر اتساع النفوذ الروسي في البحر الأسود أو حدوث صدامات مباشرة بين روسيا والناتو، وهو ما قد ينعكس على أمنها القومي وعلى مصالحها الحيوية في محيطها الإقليمي (السويلميين، 2023).

وفي الوقت ذاته، أظهرت تركيا دعمًا واضحًا لأوكرانيا ضمن حدود محسوبة، أبرزها رفضها الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، واستمرار تعاونها العسكري مع كييف قبل الحرب وبعدها في بعض الجوانب. وقد حافظت أنقرة على علاقاتها مع أوكرانيا باعتبارها شريكًا مهمًا في مجالات الدفاع والصناعات العسكرية، فضلًا عن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والسياحي. غير أن هذا الدعم لم يصل إلى حد الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا أو تبنّي خطاب تصعيدي داخل الناتو، إذ حرصت تركيا على تجنب تحويل الحرب إلى صراع شامل يُفقدها هامش التوازن الذي يشكل جوهر سياستها الخارجية في هذه الأزمة (مولانا، 2022).

اقتصاديًا، لعب العامل الاقتصادي دورًا مركزيًا في تحديد خيارات تركيا. فتركيا تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا في مجال الطاقة، سواء في الغاز الطبيعي أو مشاريع الطاقة النووية، كما تعتمد على السوق الروسية في قطاعات السياحة والزراعة والتجارة. لذلك لم يكن من الواقعي بالنسبة لأنقرة تبنّي سياسة عقوبات شاملة ضد موسكو على غرار الدول الأوروبية، لأنها تدرك أن ذلك سيؤدي إلى ضغوط اقتصادية داخلية قد تزعزع الاستقرار المالي والاجتماعي. وتشير الدراسات العربية التي تناولت الاقتصاد التركي في ظل الأزمة إلى أن التوازن التركي هدفه الأساسي تجنب خسارة مصادر الطاقة، والحفاظ على التبادل التجاري، والبحث عن فرص لتخفيف آثار الأزمة على الداخل التركي في ظل التضخم وتراجع قيمة العملة (السويلميين، 2023).

ومن أبرز مظاهر الدور التركي في الأزمة "اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود"، والذي يُعدّ واحدًا من أهم الإنجازات الدبلوماسية التي تحققت خلال الحرب، إذ ساهمت تركيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة في إنشاء ممر آمن لتصدير الحبوب الأوكرانية، الأمر الذي خفف من حدة أزمة الغذاء العالمية ومنع وصول أسعار القمح إلى مستويات كارثية بالنسبة للدول المستوردة، خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس هذا الدور حرص أنقرة على الاستفادة من موقعها الجغرافي والدبلوماسي لتحويل الأزمة إلى فرصة لتعزيز مكانتها الدولية، وإبراز قدرتها على إنتاج حلول عملية بدل الاكتفاء بالمواقف السياسية. كما يبرز هذا الملف أن تركيا لم تكن مجرد "دولة توازن"، بل سعت إلى لعب دور نشط في إدارة أحد أهم تداعيات الحرب العالمية: الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد . (مولانا، 2022).

في المقابل، لا يمكن فهم موقف تركيا دون الإشارة إلى البعد الأمني–الاستراتيجي المتصل بعلاقتها التاريخية مع روسيا. فالعلاقات الروسية–التركية لا تقوم على التحالف، بل على التنافس وإدارة الصراع ضمن مستويات متعددة. وقد تميّزت هذه العلاقة تاريخيًا بحالة من "التعاون التنافسي" حيث تتقاطع مصالح الطرفين أحيانًا (التجارة والطاقة)، وتتعارض أحيانًا أخرى (سوريا، القوقاز، البحر الأسود). ولهذا تعاملت تركيا مع الحرب

باعتبارها عاملًا قد يهدد توازنات دقيقة بنتها مع موسكو خلال السنوات الماضية. وتشير الأدبيات العلمية العربية إلى أن الأزمة الأوكرانية تُعد من أبرز المحطات التي اختبرت قدرة الطرفين على إدارة التناقضات دون الانجرار إلى قطيعة شاملة (تقديرات المستقبل، 2022).

كما أن موقف تركيا ارتبط أيضًا بعلاقاتها مع الناتو والغرب. فأنقرة عضو فاعل في الحلف الأطلسي، لكنها تمتلك سجلًا من الخلافات مع العواصم الغربية حول ملفات متعددة. ومن هنا حاولت تركيا استثمار الأزمة لإعادة تحسين موقعها التفاوضي مع الغرب دون التخلي عن استقلاليتها الاستراتيجية. وقد تجلى ذلك في سياسات التفاوض داخل الحلف حول ملفات أمنية، وفي محاولتها إعادة تعريف دورها كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها في أمن البحر الأسود. وعلى الرغم من الضغوط الغربية المتكررة لدفع تركيا إلى موقف أكثر صرامة ضد روسيا، حافظت أنقرة على سياسة "الخط الفاصل" بين دعم أوكرانيا وحماية مصالحها مع روسيا، وهو ما جعلها هدفًا لانتقادات غربية من جهة، واحتفاظًا بقدرتها على الوساطة من جهة أخرى.

وعليه، يمكن القول إن الموقف التركي من الحرب الروسية–الأوكرانية يعكس استراتيجية خارجية تقوم على ثلاث ركائز: أولًا، حماية المصالح الاقتصادية والطاقة الداخلية من آثار الحرب والعقوبات؛ ثانيًا، الحفاظ على موقع تركيا داخل الناتو دون فقدان استقلال القرار السياسي؛ وثالثًا، توظيف الدور الدبلوماسي كوسيط لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية. وهو موقف يوضح أن تركيا لا تنظر إلى الحرب بوصفها نزاعًا جغرافيًا بعيدًا عنها، بل بوصفها أزمة تمس أمنها القومي واقتصادها ودورها في بنية النظام الإقليمي والدولي. كما أن هذا النهج التركي، رغم ما يوفره من مكاسب آنية، يبقى عرضة للتحديات في حال تصاعد الحرب أو تحوّلها إلى صراع طويل الأمد يزيد الضغط على الاقتصاد التركي ويقلّص القدرة على الاستمرار في سياسة التوازن.

6. الفرع الثاني: مواقف القوى الإقليمية والدول الأكثر تأثرًا أمنيًا

تُعدّ مواقف القوى الإقليمية والدول الأكثر تأثرًا أمنيًا من الحرب الروسية–الأوكرانية انعكاسًا مباشرًا لطبيعة المخاطر التي فرضها الصراع على بيئاتها الاستراتيجية القريبة. فهذه الدول لا تتعامل مع الحرب باعتبارها أزمة بعيدة، بل بوصفها تهديدًا يمس أمنها القومي واستقرارها السياسي والاقتصادي، نتيجة قربها الجغرافي من مسرح العمليات أو ارتباطها المباشر بتوازنات الردع في أوروبا وشرقها. وقد برزت دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق ضمن أكثر الأطراف تشددًا في مقاربة الأزمة، حيث دفعتها الهواجس التاريخية والأمنية تجاه روسيا إلى تبني سياسات داعمة لأوكرانيا وتعزيز الاعتماد على حلف شمال الأطلسي. وفي المقابل، مثّلت مواقف بعض القوى الإقليمية غير الغربية، مثل إيران، نموذجًا مختلفًا يقوم على تقاطع المصالح مع روسيا في ظل الضغوط الدولية والعقوبات، بما يعكس إعادة تشكل التحالفات الإقليمية في سياق الحرب (NATO، 2025).

الفقرة الأولى: موقف دول البلطيق وبولندا

يشكّل موقف دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وبولندا من الحرب الروسية–الأوكرانية نموذجًا واضحًا لما يمكن تسميته في أدبيات العلاقات الدولية بـ **الاستجابة الأمنية القصوى** للدول الواقعة على خطوط التماس الجيوبوليتيكية. فهذه الدول، بحكم موقعها الجغرافي المتاخم لروسيا، وطبيعة ذاكرتها التاريخية المرتبطة بالنفوذ السوفيتي السابق، نظرت إلى الحرب منذ اندلاعها في شباط/فبراير 2022 بوصفها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وليس مجرد نزاع إقليمي بين موسكو وكييف. ومن ثم، اتسمت سياساتها تجاه الحرب بسمات رئيسية: دعم واسع لأوكرانيا، ومطالبة بتشديد الردع داخل الناتو، ورفع الإنفاق العسكري، وتبني مقاربة صارمة تجاه روسيا في القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية.

أولًا: المحدد الأمني في رسم الموقف (تهديد وجودي لا أزمة عابرة)

من منظور هذه الدول، لم تكن الحرب حدثًا مفاجئًا؛ إذ تشير دراسات متخصصة إلى أن دول البلطيق حذّرت لسنوات من تصاعد "الخطر الروسي" في المجال الأوروبي الشرقي، لكن هذه التحذيرات لم تحظَ بالاهتمام الكافي داخل أوروبا الغربية قبل 2022. وقد عبّر هذا الإدراك المبكر عن نفسه بعد اندلاع الحرب من خلال إعادة صياغة استراتيجياتها الدفاعية وتعزيز مفاهيم الردع والجاهزية، وهو ما يظهر في إصدار إستراتيجيات دفاع جديدة عام 2023 تركز على تسريع التسلح، وتعزيز الدفاعات، والاستعداد لسيناريوهات التهديد الممتدة (NATO، 2025).

أما بولندا، فتنظر إلى الصراع ضمن إطار أوسع يتعلق بإعادة تشكيل توازنات أوروبا الشرقية، وترى أن أي تراجع في دعم أوكرانيا قد يفتح المجال أمام تمدد روسي مستقبلي يهدد أمن المنطقة بالكامل. لذلك كانت بولندا من أكثر الدول إصرارًا على أن بقاء أوكرانيا قادرة على الصمود عسكريًا يمثل "خط دفاع أول" عن أوروبا الشرقية (Konrad Adenauer Stiftung (KAS), 2024, p. 1)

ثانيًا: دعم أوكرانيا (عسكريًا وسياسيًا) بوصفه سياسة ردع

يتميز موقف دول البلطيق وبولندا بكونه لا يقتصر على الدعم السياسي الخطابي، بل يتجسد في تقديم مساعدات عسكرية ودعوات مستمرة لزيادة الدعم الأوروبي والأطلسي لكييف. وفي هذا السياق، أكدت تقارير موثوقة أن هذه الدول تدفع داخل الاتحاد الأوروبي باتجاه توسيع حجم الدعم

العسكري، وتعتبر أن الحفاظ على قدرات أوكرانيا القتالية يمثل ضمانة ردع مستقبلية ضد أي سلوك روسي توسعي. وقد ظهر ذلك مثلًا في دعم ليتوانيا لمبادرات رفع الدعم العسكري الأوروبي إلى مستويات أكبر خلال 2025. (Konrad Adenauer Stiftung (KAS), 2024, p. 2)

وفي الجانب البولندي، عُرفت وارسو بأنها أحد أهم الداعمين العسكريين لكييف، وبرزت كمركز لوجستي أساسي لنقل المساعدات الغربية عبر أراضيها نحو أوكرانيا. كما اتخذت بولندا مواقف سياسية واضحة تدعم مسار أوكرانيا الأوروبي والأطلسي، باعتبار أن إدماج كييف ضمن المنظومة الغربية يمثل "تحصينًا" للمنطقة الشرقية من أوروبا.

ثالثًا: تعزيز حضور الناتو على الجناح الشرقي (الردع الميداني)

من النتائج المباشرة للحرب أن دول البلطيق وبولندا ركزت على تحويل "الردع السياسي" إلى ردع عسكري ميداني عبر تعزيز وجود حلف شمال الأطلسي على الجناح الشرقي. ويُعد مفهوم **الوجود المتقدم المعزز (Enhanced Forward Presence)** أحد أهم أدوات الناتو في هذا السياق، إذ يتضمن نشر مجموعات قتالية متعددة الجنسيات في دول البلطيق وبولندا كجزء من تقوية الموقف الدفاعي للحلف أمام روسيا . (Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski, 2024)

تتمتع هذه النقطة بأهمية بحثية عالية لأنها تبرز كيف أن الحرب أعادت تفعيل وظيفة الناتو التقليدية كحلف ردع في مواجهة روسيا، بعدما كانت أوروبا تتجه نسبيًا نحو تقليل الاعتماد العسكري المباشر والاهتمام أكثر بالجوانب الاقتصادية. كما أن تعاظم هذه القوة المتقدمة يُستخدم سياسيًا من دول البلطيق وبولندا لإقناع بقية الدول الأوروبية بأن أمن أوروبا لم يعد قابلاً للفصل بين "الشرق" و"الغرب"، وأن خط التماس الشرقي هو في جوهره خط دفاع عن النظام الأوروبي بأسره(Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski, 2024).

رابعًا: تسارع التسلح ورفع الإنفاق الدفاعي (منطق الاستعداد الطويل)

تظهر الحرب أيضًا كعامل دفع دول البلطيق وبولندا إلى تكثيف إعادة بناء قدراتها الدفاعية وتسريع مشاريع التحديث العسكري. وتشير دراسات مركز OSW إلى أن الحرب دفعت دول البلطيق إلى تسريع تطبيق سياساتها الدفاعية، ورفع الإنفاق العسكري، وتطوير الأهداف الأمنية بما ينسجم مع بيئة استراتيجية أكثر خطورة(Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski, 2024).

وفي الاتجاه نفسه، دخلت هذه الدول في مشاريع دفاع جوي وتعاون دفاعي أوروبي أكبر، مثل شراء منظومات دفاعية جديدة وتطوير قدرات الردع الجوي، وهو ما يعكس انتقال المقاربة من "الأمن السياسي" إلى "الأمن الصلب" بوصفه أداة مركزية في إدارة التهديدات.

خامسًا: توظيف الحرب في إعادة تعريف السياسات الأوروبية تجاه روسيا

يمتد موقف دول البلطيق وبولندا إلى ساحة السياسات الأوروبية العامة، حيث تدفع هذه الدول باتجاه رؤية أكثر تشددًا تجاه روسيا تشمل العقوبات، وتقليل الاعتماد الاقتصادي، ورفض أي "تسوية رخوة" قد تُبقي موسكو قادرة على إعادة إنتاج نفوذها في الجوار الأوروبي. ومن منظور هذه الدول، لا ينبغي التعامل مع الحرب باعتبارها أزمة قابلة للحل عبر تسوية ظرفية فقط، بل باعتبارها اختبارًا طويل الأمد لبنية الردع الأوروبي–الأطلسي ومدى تماسكه(Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski, 2024).

وهنا يبرز اختلاف داخل الاتحاد الأوروبي: إذ تميل بعض دول أوروبا الغربية إلى التركيز على كلفة الحرب الاقتصادية والطاقة، بينما تميل دول البلطيق وبولندا إلى تقديم "الأمن" كأولوية مطلقة تتقدم على الحسابات الاقتصادية قصيرة المدى. وهذا التباين يعكس اختلاف تصورات التهديد داخل أوروبا نفسها، ويعيد طرح سؤال جوهري حول: من يحدد أولويات الأمن الأوروبي؟ وهل يمكن بناء سياسة أمنية موحدة دون الأخذ بعين الاعتبار مخاوف دول الخط الأمامي؟

يمكن القول إن موقف دول البلطيق وبولندا يقوم على معادلة واضحة :**أمن أوكرانيا جزء من أمن أوروبا الشرقية**، وأمن أوروبا الشرقية هو الاختبار الحقيقي لتماسك النظام الأوروبي–الأطلسي في مواجهة روسيا. ولهذا ارتكز موقفها على ثلاث أدوات متكاملة: دعم كييف سياسيًا وعسكريًا، وتعزيز الردع عبر الناتو، وتسريع إعادة بناء القدرات الدفاعية. ومن منظور العلاقات الدولية، تُظهر هذه الحالة كيف تُعيد الأزمات الكبرى إنتاج التحالفات وتعيد تعريف مفهوم "التهديد"، كما تكشف أن الدول الواقعة على الحدود الجيوبوليتيكية غالبًا ما تتبنى سياسات أكثر صرامة مقارنة بالدول البعيدة عن خطوط الصدام .(Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski, 2024, p. 4)

الفقرة الثانية: موقف إيران

اتسم موقف إيران من الحرب الروسية–الأوكرانية منذ اندلاعها في شباط/فبراير 2022 بقدر واضح من **البراغماتية السياسية وحسابات المصلحة الاستراتيجية**، حيث سعت طهران إلى توظيف الأزمة ضمن سياق أوسع يرتبط بإعادة تشكيل موازين القوى الدولية، وبموقع إيران داخل شبكة

الصراعات الكبرى مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الخطاب الإيراني الرسمي أكد في مراحل مبكرة على الدعوة إلى الحل السياسي ورفض الحرب، فإن السلوك السياسي والاقتصادي لإيران كشف عن تقارب متزايد مع روسيا، جعلها أحد الفاعلين الإقليميين الأكثر ارتباطًا بالبعد الدولي للصراع.(United Nations, 2022)

أولًا: المحدد السياسي والدبلوماسي (رفض الاصطفاف الغربي)

لم تنخرط إيران في المعسكر الغربي الداعم لأوكرانيا، بل تجنبت إدانة روسيا بصورة مباشرة، وهو ما يظهر في سلوكها داخل الأمم المتحدة وفي لغة بياناتها الرسمية. فالحرب مثلت بالنسبة لطهران فرصة لتعميق سرديتها السياسية التقليدية القائمة على رفض "الهيمنة الغربية" ورفض العقوبات الأحادية، وهو ما جعلها تتعامل مع الأزمة ضمن إطار تفسيرها للنظام الدولي كمنظومة غير عادلة تقودها الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، يبرز التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه مؤشرًا مهمًا لفهم السلوك الدبلوماسي للدول تجاه الحرب، حيث أظهرت وثائق الأمم المتحدة حجم الاصطفاف الدولي في إدانة الغزو الروسي، بينما اختارت بعض الدول، ومنها قوى في الشرق الأوسط، الامتناع أو اتخاذ مواقف غير حاسمة مقارنة بالموقف الغربي الحاد. (U.S. Congressional Research Service., 2022, p. 5)

ومع ذلك، لم يُترجم الموقف الإيراني إلى دعم سياسي كامل "معلن" للعمليات الروسية في كل المناسبات، بل بقي محكومًا بمزيج من الحذر الدبلوماسي وحسابات العقوبات والضغوط الدولية. فالخطاب الإيراني الرسمي غالبًا ما سعى إلى تجنب وصف الحرب بعبارات تؤدي إلى صدام مباشر مع الاتحاد الأوروبي، خصوصًا في ظل ملفات أخرى مفتوحة مع الغرب مثل الملف النووي والعقوبات الاقتصادية.

ثانيًا: المحدد الاستراتيجي (تقاطع المصالح مع روسيا ضد الضغوط الغربية)

يشكل التقارب الإيراني–الروسي قبل الحرب أحد الخلفيات الرئيسية لفهم موقف إيران، لكن الحرب سرعت هذا التقارب بشكل غير مسبوق. فمع اتساع القطيعة بين موسكو والغرب، أصبحت روسيا أكثر استعدادًا لتوسيع التعاون مع إيران، ولم تعد تتحفظ كما كان الحال سابقًا خشية الإضرار بعلاقاتها مع أوروبا أو إسرائيل. ويشير تقرير المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى أن الحرب عززت الروابط بين الطرفين، وجعلت إيران أحد الحلفاء الأكثر ثباتًا بالنسبة لروسيا في مرحلة ما بعد 2022، بما يعكس تحوّلًا في طبيعة العلاقة من شراكة ظرفية إلى تقارب استراتيجي أوسع (جلو، 2024).

هذا التقارب لم يكن فقط سياسيًا، بل شمل أبعادًا أمنية وعسكرية وطاقوية، وهو ما جعل موقف إيران جزءًا من إعادة تشكيل تحالفات دولية "غير غربية" في مواجهة منظومة العقوبات والعزل التي قادها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد روسيا.

ثالثًا: البعد العسكري (المسيّرات والمواد مزدوجة الاستخدام)

من أكثر النقاط حساسية في تحليل موقف إيران هو الجدل الواسع حول **التعاون العسكري الإيراني–الروسي** خلال الحرب، وخاصة ما يتعلق بتزويد روسيا بطائرات مسيّرة. وقد تناولت تقارير رسمية أميركية هذا الملف باعتباره عنصرًا مؤثرًا في مسار الحرب، إذ أشارت إلى أن إيران نقلت طائرات مسيّرة مسلحة إلى روسيا منذ عام 2022، وأن موسكو استخدمتها في استهداف مواقع داخل أوكرانيا. كما ناقش البرلمان الأوروبي في موجزاته السياسية مسألة "التعاون العسكري الإيراني مع روسيا" بوصفها أحد عوامل توتر العلاقات الأوروبية–الإيرانية إلى جانب قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان والملف النووي . (جلو، 2024)

هذا البعد العسكري يعكس أن موقف إيران لم يكن مجرد "حياد سياسي"، بل اتجه نحو شراكة عملية في بعض المجالات، ما أدى إلى تعميق التصادم مع أوروبا ودفعها نحو فرض قيود إضافية على إيران، وهو ما يمكن ربطه بمنطق "تداخل الأزمات": إذ صارت الحرب الأوكرانية عاملًا إضافيًا في إعادة إنتاج العقوبات على إيران بدل تخفيفها.

رابعًا: البعد الاقتصادي (الالتفاف على العقوبات وتعزيز المصالح المشتركة)

اقتصاديًا، مثّلت الحرب فرصة لإيران وروسيا لتعزيز مسارات تعاون تتجاوز النظام المالي الغربي. فكلتا الدولتين خضعتا لعقوبات واسعة، ما جعلهما أكثر ميلًا لتطوير قنوات تبادل تجاري بديلة، وتعزيز استخدام العملات المحلية أو ترتيبات مالية تقلل الاعتماد على الدولار. وفي هذا السياق، يصبح التقارب الاقتصادي جزءًا من استراتيجية "مقاومة العقوبات" وليس مجرد تجارة طبيعية (قنديل، 2025).

كذلك، ساعدت الحرب روسيا على إعادة توجيه علاقاتها نحو شركاء خارج أوروبا، وفي الوقت نفسه شجّعت إيران على توسيع هامشها الاقتصادي عبر شراكات مع دول غير غربية مستفيدة من التحولات في أسواق الطاقة والتجارة الدولية (إلياس، 2023).

خامسًا: إعادة التموضع الإقليمي لإيران في ظل الحرب

أدى استمرار الحرب إلى تعزيز توجه إيران نحو توسيع علاقاتها مع القوى الدولية غير الغربية، وإعادة تقديم نفسها كفاعل له دور في "محور بديل" يرفض السياسات الغربية. وفي هذا الإطار، تُستخدم الحرب أحيانًا في الخطاب الإيراني كدليل على "ازدواجية المعايير" الغربية، وهو خطاب يعزز مواقف إيران الإقليمية ويُستخدم في سياق صراعاتها السياسية مع دول الغرب.(Dijkstra, 2022)

لكن في المقابل، حمل هذا التموضع كلفة على إيران، إذ إن ارتباطها المتزايد بروسيا جعلها تواجه ضغوطًا إضافية في علاقاتها مع أوروبا، وعمّق تدهور الثقة بين الطرفين. ومن منظور العلاقات الدولية، تكشف هذه الحالة أن إيران لا تتعامل مع الحرب كقضية أوروبية فحسب، بل كساحة ضمن صراع أوسع حول بنية النظام الدولي، وشرعية العقوبات، وهوية التحالفات العالمية الجديدة(Dijkstra, 2022) .

يمكن القول إن موقف إيران من الحرب الروسية–الأوكرانية يقوم على ثلاث ركائز مترابطة: (1) رفض الانضمام إلى الاصطفاف الغربي سياسيًا ودبلوماسيًا، (2) تعزيز الشراكة مع روسيا باعتبارها شريكًا استراتيجيًا في مواجهة الضغوط الغربية، و(3) توظيف الأزمة لتعزيز قدرة إيران على المناورة ضمن نظام دولي شديد الاستقطاب. وبذلك لا يظهر موقف إيران كـ"حياد"، بل كـ**تموضع محسوب** ضمن محور دولي غير غربي يسعى إلى تقليص تأثير العقوبات الغربية وإعادة بناء شبكات التعاون البديلة (بريجع، 2026).

7. أبرز النتائج:

1. **تباين مواقف القوى الدولية والإقليمية** تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية، حيث لم يحدث اصطفاف مطلق، بل تعددت أنماط السلوك بين الدعم المباشر، والحياد البراغماتي، والوساطة .
2. **هيمنة منطق المصلحة الوطنية** على قرارات الدول، إذ جاءت مواقفها انعكاسًا لاعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية، أكثر من الالتزام بمواقف أيديولوجية أو قانونية .
3. **اتباع القوى الوسطى (مثل الهند وتركيا) سياسة التوازن،** من خلال تجنب الاصطفاف الحاد، والحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من روسيا والغرب، بما يعزز هامش المناورة لديها .
4. **تبني الدول الأكثر تأثرًا أمنيًا (دول البلطيق وبولندا) مواقف متشددة،** نتيجة القرب الجغرافي والتجربة التاريخية مع روسيا، مما دفعها إلى دعم أوكرانيا وتعزيز الاعتماد على الناتو .
5. **تعزيز التقارب بين بعض القوى الإقليمية وروسيا (مثل إيران)،** في إطار مواجهة الضغوط والعقوبات الغربية، وهو ما يعكس إعادة تشكل تحالفات دولية غير غربية .
6. **إعادة تنشيط دور التحالفات العسكرية، خاصة حلف الناتو،** وتزايد أهمية الردع العسكري في إدارة التوازنات الدولية .
7. **تأثير الحرب على قضايا عالمية حيوية،** مثل أمن الطاقة والغذاء، مما جعلها أزمة متعددة الأبعاد تتجاوز البعد العسكري .
8. **بروز دور القوى الوسطى والإقليمية كفاعلين مؤثرين** في النظام الدولي، من خلال الوساطة أو إدارة التوازن، وليس فقط كأطراف تابعة للقوى الكبرى .
9. **اتجاه النظام الدولي نحو مزيد من الاستقطاب والتعددية،** مع تراجع الهيمنة الأحادية وبروز محاور وتحالفات جديدة.

8. الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن الحرب الروسية–الأوكرانية لم تعد مجرد نزاع إقليمي محدود، بل تحولت إلى أزمة دولية مركبة أعادت تشكيل ملامح التفاعلات في النظام الدولي، وكشفت عن تباين واضح في مواقف القوى الدولية والإقليمية. فقد أظهرت الدراسة أن هذه المواقف لم تكن عشوائية، بل جاءت محكومة بجملة من المحددات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، التي تعكس أولويات الأمن القومي والمصالح الوطنية لكل دولة.

كما بيّنت الدراسة أن القوى الوسطى، مثل الهند وتركيا، تبنّت سياسات توازن وحياد براغماتي مكنتها من الحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف، في حين اتجهت الدول الأكثر تأثرًا أمنيًا، كدول البلطيق وبولندا، إلى تبني مواقف أكثر تشددًا نتيجة إدراكها لطبيعة التهديدات المباشرة. وفي المقابل، كشفت حالة إيران عن توجه نحو إعادة التموضع ضمن تحالفات غير غربية، بما يعكس تحولات أعمق في بنية النظام الدولي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الحرب أسهمت في تعزيز مظاهر الاستقطاب الدولي، وفي الوقت ذاته أبرزت دور القوى الإقليمية والوسطى كفاعلين مؤثرين في إدارة الأزمات الدولية، وليس مجرد أطراف تابعة. كما تؤكد أن النظام الدولي يشهد مرحلة انتقالية تتسم بإعادة توزيع مراكز القوة وتزايد التعقيد في أنماط التحالف والتفاعل.

وعليه، يمكن القول إن فهم مواقف القوى المختلفة من هذه الحرب لا يقتصر على تحليل الحدث ذاته، بل يتطلب إدراك التحولات البنيوية الأوسع التي يشهدها النظام الدولي، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول اتجاهات هذا النظام وإمكانيات استقراره أو تحوله في ظل استمرار الأزمات الدولية الكبرى.

9. لائحة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أحمد مولانا. (2022). الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا. *مركز الجزيرة للدراسات*.

تقديرات المستقبل. (2022). فرص وتحديات: كيف سيتأثر الاقتصاد التركي بالأزمة الروسية- الأوكرانية؟ *تقديرات المستقبل*.

ديمتري بريجع. (1 4, 2026). *روسيا 2026.. عقيدة القوة في زمن كسر الأحاديث وصناعة التوازنات، مركز الدراسات العربية الأوراسية*. تم الاسترداد من https://eurasiaar.org/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

سحر محمد. (7 9, 2022). *الهند ومعضلة توازن علاقاتها الدولية: الأزمة الأوكرانية نموذجًا*. تم الاسترداد من الاستراتيجية: https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7

عمار جلو. (20 5, 2024). *تطور العلاقات الروسية-الإيرانية بعد الحرب الأوكرانية، مركز الدراسات العربية الأوراسية*. تم الاسترداد من ، https://eurasiaar.org/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9

غدي قنديل. (15 3, 2025). *هل تغير المنظور الإيراني للحرب الروسية الأوكرانية؟، مركز الدراسات العربية الأوراسية*m. تم الاسترداد من : -https://eurasiaar.org/%D9%87%D9%84

فراس إلياس. (2 8, 2023). *الدوافع الاستراتيجية للدور الإيراني في الأزمة الأوكرانية، مركز ستراتيجيكس للدراسات*. تم الاسترداد من https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7

ليث العبيدي. (2023). موقف الهند من الحرب الروسية الأوكرانية 2022. *مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية*، 39-74.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (2022). *التوازن الحرج: الاعتبارات الحاكمة لموقف الهند من الأزمة الأوكرانية*. تم الاسترداد من https://futureuae.com/ar

نور السويلميين. (9, 2023). *الوساطة التركية وتداعياتها في الحرب الروسية الأوكرانية (2022–2023)*. تم الاسترداد من مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي: utm&https://democraticac.de/?p=92090

المراجع الأجنبية

Bartosz Chmielewski and Jacek Tarosinski. (2024). “On the warpath: the development and modernisation of the Baltic states’ armed forces. *OSW Centre for Eastern Studies*.

Dijkstra, H. (2022). *“Iran’s Drone Supply to Russia and Changing Dynamics of the Ukraine War.” Defense & Security Analysis*. Retrieved from doi:10.1080/25751654.2022.2149077.

European Council on Foreign Relations. (2023). *“Alone Together: How the War in Ukraine Shapes the Russian-Iranian Relationship.” ECFR*. Retrieved from ecfr.eu/publication/alone-together-how-the-war-in-ukraine-shapes-the-russian-iranian-relationship/

Konrad Adenauer Stiftung (KAS). (2024). Baltic Bastions: New Defence Strategies for Lithuania, Latvia and Estonia. *Office basilic States*.

NATO .(2025) .*Enhanced forward presence* تم الاسترداد من .https://lc.nato.int/operations/enhanced-forward-presence-efp?utm

NATO Allied Land Command. (2026). *"Enhanced Forward Presence (eFP)." NATO*. Retrieved from lc.nato.int/operations/enhanced-forward-presence-efp

U.S. Congressional Research Service. (2022). "Iran's Transfer of Weaponry to Russia for Use in Ukraine." IN1204.

United Nations. (2022). *"General Assembly Overwhelmingly Adopts Resolution Demanding Russian Federation Immediately End Illegal Use of Force in Ukraine, Withdraw All Troops.* Retrieved from https://press.un.org/en/2022/ga12407.doc.htm

United Nations. (2026). *"Black Sea Grain Initiative | Joint Coordination Centre."* . Retrieved from un.org/en/black-sea-grain-initiative